

# محطات مهمة في العلاقات العربية/الأميركية

صباحي غندور \*

لا يمكن اعتبار معاهدة الصداقة المبرمة عام ١٧٨٩ بين المغرب والولايات المتحدة بداية فعلية لتاريخ العلاقات العربية/الأميركية. فصحیح ان هذه المعاهدة هي من أقدم المعاهدات الأميركية التي ما زالت سارية المفعول وعمرها يساوي عمر الدستور الأميركي، لكنها كانت مع بلد عربي أطلسي ولم تكن مع عموم المنطقة العربية التي كانت تترجح بغالبيتها تحت السلطة العثمانية وبدايات الإحتلال الأوروبي. فقد كان للولايات المتحدة آنذاك دورا محدودا جدا في المنطقة العربية بل في عموم العالم... لكن تأثير الولايات المتحدة بدأ ينمو في العالم العربي منذ بداية القرن العشرين بعد ثورة صناعة السيارات والطائرات وبعد اكتشاف الحاجة لنفط الجزيرة العربية عقب الحرب العالمية الأولى التي ساهمت فيها أميركا، ثم من خلال الأمتداد الأميركي الى مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي عقب الحرب العالمية الثانية. أما التأثير الأميركي الفعال في المنطقة فقد بدأ يحدث عملياً بعد إنطلاقة الحرب الباردة بين موسكو واشنتن، وتنافس المعسكرين على وراثته النفوذ الأوروبي الذي إضمل نتيجة الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد حرب السويس وانتصار مصر عبد الناصر على العدوان الثلاثي.

وقد كان قيام كيان إسرائيل عام ١٩٤٨، وتسارع واشنتن وموسكو على الإعتراف به، هو المحطة البارزة في تاريخ العلاقة بين أميركا والبلدان العربية. وكان الصراع العربي/الصهيوني - ولا يزال - هو المحور الاساسي بمؤشر الصعود والهبوط في نوعية العلاقات العربية/الأميركية. وكانت حرب ١٩٦٧ نزوة التصعيد الأميركي المباشر ضد العرب حيث ساهمت واشنتن عسكرياً في دعم العدوان الإسرائيلي آنذاك بعد أن فشلت أميركا في ضغوطها السياسية والاقتصادية على مصر عبد الناصر في مرحلة ما قبل حرب ١٩٦٧.

وكانت مرحلة الرئيس جونسون أسوأ حقبة في تاريخ العلاقات الأميركية/العربية، ثم جاءت مرحلة الرئيس نيكسون الذي استطاع في صيف عام ١٩٧٠ من خلال "مبادرة روجرز" وقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس (التي شهدت على مدار سنتين حرب استنزاف قاسية للمحتلين الإسرائيليين على الضفة الشرقية للقناة).

لكن القدر لم يسمح لجمال عبد الناصر أن يعيش طويلاً وأن يحصد ثمرة إعادة بنائه للقوات المسلحة المصرية، إضافة إلى سياسة التضامن العربي التي أرسى عبد الناصر قواعدها في قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ حيث دخلت المنطقة العربية كلها في مرحلة جديدة من "تضامن النفط والمدفع" لأجل تحرير الأراضي العربية المحتلة ورفض تحقيق الشروط الإسرائيلية للسلام مع العرب. ثم جاءت مرحلة أنور السادات الذي أشرف على استكمال الخطط كلها التي بدأها عبد الناصر من أجل عبور القناة وخوض حرب عسكرية مدعومة بتضامن عربي واسع خاصة من الدول العربية النفطية.

فحصلت حرب عام ١٩٧٣ على الأسس نفسها التي بناها ناصر في الإطارين المصري والعربي.

لكن لحظات التحول التاريخي في دور مصر بدأت بعد ذلك، حيث استثمر السادات انتصار حرب ٧٣ ليقبل بما لم يقبله ناصر بعد هزيمة ١٩٦٧، أي الصلح والاعتراف والمفاوضات مع إسرائيل، وبشكل منفرد ومستقل عن باقي الجبهات العربية وعن جوهر الصراع: القضية الفلسطينية. وارتضى السادات أن يكون الانسحاب من سيناء هو الثمن لتحويل مجرى الدور المصري في المنطقة العربية (والعالم الثالث) من موقع القيادة إلى حال "السلامة عن طريق الاتعزال" وهي الجملة التي كان يردد عبد الناصر رفضه لها في معظم خطبه بعد حرب ١٩٦٧.

كانت كامب دافيد "الأولى" ثمرة جهود كسينجر في ترسيخ سياسة (الخطوة خطوة) والتي اقتلعت دور مصر (خطوة خطوة)

منذ مفاوضات فك الارتباط عقب حرب ٧٣ إلى حين توقيع معاهدات كامب دافيد بين مصر وإسرائيل بإشراف العراب الأميركي. أيضاً، كان الانهيار يحدث عربياً (خطوة خطوة) حول أكثر من قضية وفي أكثر من مكان وزمان، ونجحت واشنتن وإسرائيل في خطوات "عربنة الصراعات" إضافة إلى تقييد مصر عن ممارسة دورها العربي الريادي.

ولم يتوقف الاتحاد العربي عند هذا الحد، بل وصل إلى قعر جديد لا نعرف بعد مدى عمقه وأين نهايته، وهو غزو الكويت عام ١٩٩٠ ثم حرب الخليج الثانية ثم الحصار المستمر على العراق.

مع هذا التطور النوعي في المنطقة، انتقلت العلاقات العربية/الأميركية من دور الخصومة إلى دور "الشراكة"، وكانت أبرز الآمال الأميركية من هذا الدور الجديد هو تشجيع الأطراف العربية على استكمال "الخطوات" التي بدأت بين مصر وإسرائيل في "كامب دافيد" الأولى، وذلك عبر صيغة مؤتمر مدريد أولاً ثم من خلال الاتفاقيات المنفردة ثم بواسطة المفاوضات "الثلاثية" التي استتبعت الاتفاقيات السرية في أوسلو.

لكن لحظة التصادم من جديد بين واشنطن والمنطقة العربية حدثت مؤخراً في الصيف الماضي بعد كامب دافيد الثانية حيث مورست الضغوط الأميركية على الوفد الفلسطيني المفاوض، خاصةً في موضوع القدس، وظهر حجم التنبؤ الأميركي الكامل للمشروع الإسرائيلي.

وقد حدث الخلاف سابقاً بين واشنطن والأطراف العربية في مسألة حدود التطبيع مع إسرائيل حيث قاطعت مصر والسعودية والكويت والإمارات ودول أخرى المؤتمر الاقتصادي في الدوحة، كما رفضت عدة دول عربية إقامة علاقات مع إسرائيل رغم ضغوط أميركية كبيرة.

ورغم ما يظهر على السطح أحياناً من تباين بين إسرائيل وأميركا، ففي تقديري أنّ هناك غايات كثيرة مشتركة بين الطرفين، وبغض النظر عنّ هو الحاكم في إسرائيل أو في أميركا. وهذه المصالح والأهداف المشتركة هي:

١- إبقاء التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة، والضغط على الدول الكبرى لمنع تسليح بعض الدول العربية.

٢- فرض العلاقة والتطبيع بين العرب وإسرائيل بغض النظر عن مستوى نجاح عملية السلام (لجان التطبيع والمؤتمرات الاقتصادية مع إسرائيل بضغط أميركي منذ مؤتمر مدريد).

٣- السعي لمنع أي مقاومة مسلحة للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين (كما كان الأمر مع لبنان).

٤- منع أي تضامن عربي حتى في حدّه الأدنى (تحفظات أميركا على القمم العربية وعلى "اتفاق دمشق" وعلى التنسيق الثلاثي بين مصر وسورية والسعودية، وعلى دور الجامعة العربية بشكل عام) وتشجيع الصراعات العربية/العربية التي هي لإسرائيل مصدر قوة، ولأميركا هي ميرر لطلب المساندة منها!.

٥- منع التقارب العربي/الإسلامي، وتعطيل أي دور إسلامي-عربي مشترك .. ومقابل ذلك تعزيز الدور الإسرائيلي في دول العالم الإسلامي وبدعم أميركي طبعاً.

\*\*\*\*

أعتقد - بعد هذه اللحظة السريعة عن العلاقات العربية/الأميركية - أن من المهم النظرة إلى واقع وآفاق هذه العلاقات من خلال الأمور التالية:

أولاً: مقابل علاقات خاصة جدا بين إسرائيل وأميركا، هناك مع الطرف العربي:

- تآزم كبير في علاقة أميركا مع عدد من الدول العربية (العراق، السودان وليبيا)
- إتفاقيات ثنائية مع عدد آخر منها..
- .. وعدم وضوح في العلاقة مع جانب عربي آخر: سوريا ولبنان مثلاً.

وفي ظل هذا التناقض في واقع العلاقات الأميركية مع دول المنطقة، هناك مصالح أميركية مستمرة فيها (الأمن، النفط، التجارة، تصدير السلاح) مما يؤكد أهمية المنطقة استراتيجياً واقتصادياً وأمنياً لسنوات طويلة بالنسبة لأميركا.

**ثانياً:** تدرك واشنطن ان سيطرتها الكاملة على المنطقة العربية هو أمر يتنافس مع مصالح دول كبرى أخرى كاوروبا وروسيا، واليابان، والصين.. وهذا ما يجعل المنطقة ساحة تنافس دولي، ولو في حدوده الدنيا الآن، مح احتمال تصاعده مستقبلا. أيضاً، هناك صراع على مستقبل هوية المنطقة، فالعرب يريدونها هوية عربية، وأميركا تعمل للهوية "الشرق أوسطية"، وأوروبا تدعو ل"الهوية المتوسطية".. طبعاً، مع إستمرار دعوة إسرائيلية لبناء "دولة إسرائيل الكبرى"..

**ثالثاً:** هناك مفاهيم قد سقطت في حقبة التسعينات، ويجب الانتباه إليها في مجال العلاقات العربية-الأميركية. ومن هذه المفاهيم - أو الأعداء - الأميركية التي سقطت:

١- "أن أميركا غير عادلة في سياستها بالمنطقة العربية، لأن بعض دول المنطقة ترتبط بعلاقات خاصة مع أعداء أميركا الدوليين" (كما كان يقال في حقبة الحرب الباردة مع السوفييت).. وقد سقط هذا المفهوم، ولم تعدل أميركا مواقفها تجاه العرب.

٢- "أن سياسة أميركا غير عادلة بسبب وجود طروحات اشتراكية وثورية".. إلخ (كما كانت في الستينات). وقد انتهت هذه الطروحات، وأصبحت الحكومات العربية منسجمة جدا مع المعايير الاقتصادية الأميركية.. ولم تعدل أميركا!!

٣- "أن أميركا لا تستطيع العمل الجاد لحل الصراع العربي/الإسرائيلي ما لم يتفاوض العرب مع إسرائيل ويعترفون بوجودها من خلال اتفاقيات صلح وسلام".. وقد حصل ذلك ولم يتغير الموقف الأميركي عملياً.

٤- "أن أميركا تريد الاطمئنان أكثر في المجال الأمني بالمنطقة، وتريد معاهدات ثنائية معها".. وحصلت هذه المعاهدات، وأصبح الوجود العسكري الأميركي أمراً واقعا ومقبولاً من الخليج إلى المحيط مرورا بمصر والأردن وفلسطين.. ورغم ذلك ما زالت أميركا "غير مطمئنة"؟!..

**رابعاً:** على الجانب العربي، في المقابل، من المهم التخلي عن المقولة التالية: "أن أميركا غير عادلة في المنطقة لأن اللوبي الإسرائيلي يتحكم في سياستها الخارجية". فالواقع هو أن أميركا مصالحها الخاصة الاستراتيجية في المنطقة، وقبل وجود إسرائيل. وهي، أي أميركا، ستستخدم الوجود الإسرائيلي لتحقيق هذه المصالح الأميركية مقابل مساعدات لإسرائيل.

وأميركا - بدون وجود اللوبي الإسرائيلي - ستبقى حريصة على منع أي اتفاق عربي في حده الأدنى.. (أو حتى لمجموعة دول عربية ترتبط بصداقة مع أميركا)، وستبقى أميركا رافضة لبناء استراتيجية عربية واحدة في أي مجال أمني أو اقتصادي أو سياسي، خاصة بعد تجربة التضامن العربي الذي سبق حرب ٧٣.

وأميركا - بدون وجود اللوبي الإسرائيلي - تريد استبدال الهوية العربية للمنطقة بهوية "شرق أوسطية"، وهذه الهوية تبناها حزب العمل الإسرائيلي (الصديق جدا لأميركا)، وليس العكس. أي لم تأخذ أميركا بمشروع إسرائيل لمستقبل المنطقة، بل تسعى أميركا لتمير مشروعها السياسي والثقافي والاقتصادي والأمني المعبر عنه ب"الشرق أوسطية".

وأميركا تحتاج لإسرائيل حيث لا تريد هي - أو لا تستطيع - أن تكون مباشرة (أي مفهوم الوكيل أو الأجير أو العميل في قضايا محددة وفي عمليات خاصة..). فتساعد الدعم الأميركي لإسرائيل ارتبط ويرتبط بتصاعد السيطرة الأميركية على المنطقة بعد تقليص نفوذ الآخرين (الحلفاء والأعداء).

ومن المفاهيم التي يتوجب تعزيزها عربياً:

- إن الأمن الخاص بأي قطر عربي لن يتحقق بدون الأمن العربي الشامل.
- إن البعد العربي والإسلامي في القضية الفلسطينية وفي موضوع القدس، سيجعل الإنسان العربي أينما كان، ومهما كان موقعه المشارك أو المعارض في أية حكومة، رافضاً لأي تنازل عن أساسات الحق الفلسطيني والعربي والإسلامي في هذا المجال.

وهذا البعد العربي والإسلامي كان في السابق - كما هو الآن في إنتقاضة القدس وكما سيبقى مستقبلاً - أساساً لكثير من المواقف العربية الرسمية والشعبية. وأمثلة على ذلك:

■ رغم الصداقة الخاصة مع الغرب وأميركا، قررت المملكة العربية السعودية والكويت قطع النفط عن الغرب عام ٧٣،  
(بينما لم تفعل ذلك مثلا حكومات عربية كانت تتصف بالثورية كليبيا والعراق).  
■ رغم حاجة دول الخليج العربي الآن للدعم الأمني الأميركي، فإن معظمها لم يتجاوب مع الضغط الأميركي الشديد  
للتطبيع مع إسرائيل، بينما قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عقدت الاتفاقات وأزالت أي مبرر عربي أو دولي لعدم التعامل مع  
إسرائيل!.

ان واقع حال العلاقات العربية/الأميركية هو في أزمة.. وأفاقها تصادم قادم ما لم يحصل تعديل في المسار الأميركي، خاصة  
المتعلق منه بالصراع العربي الإسرائيلي، إذ ليس هناك إحتجاج عربي رسمي - أو شعبي واضح - على الوجود العسكري  
الأميركي.. وليس هناك اعتراض على حجم المنفعة الأميركية الاقتصادية والتجارية من المنطقة. فنقاط التصادم في العلاقات الآن  
هي موضوع القدس والحقوق الفلسطينية في الأرض والوطن والعودة، إضافة طبعاً إلى الحظر الأميركي على دول عربية.  
وأمام واشنطن خيار العداء أو الصداقة مع العرب بينما الشارع العربي لم يعد أمامه إلا خيار واحد يمارسه الآن وهو  
المقاطعة لأميركا.

\*\*\*\*

إلمانية واليابان دولتان انهزمتا في الحرب العالمية الثانية (أي منذ حوالي ٥٥ سنة)، ووقعتا اتفاقيات استسلام كاملة.  
ورغم أن لأميركا قواعد عسكرية وسيطرة أمنية في كل من البلدين، فإن أميركا لم تستطع منع الوحدة الألمانية لأنها كانت حصيلة  
إرادة المانية شعبية عامة مبنية على مؤسسات ديمقراطية.  
كذلك فإن أميركا لم تستطع منع بناء القوة الاقتصادية اليابانية، المنافس الأول اليوم لأميركا في العالم، حيث حرص  
اليابانيون على مزيج يجمع بين مفاهيم حضارية وثقافية خاصة بهم، وبين علم حديث تلقوه عن الغرب فأتقنوه ووظفوه لصالح  
أمتهم ونهضتها الاقتصادية.  
عسى ان يستفيد العرب من تجارب هذه الشعوب (في الجمع بين الإتحاد والبناء المؤسساتي الديمقراطي، وبين التقدم  
العلمي والأصول الحضارية والثقافية)، وعسى ان تتعلم واشنطن الدرس!

كاتون الثاني/يناير ٢٠٠١

\*مدير "مركز الحوار العربي" في واشنطن  
E-mail: alhewar@alhewar.com